جامعة ديالى
كلية العلوم الاسلامية
قسم العقيدة والفكر الاسلامي
الكورس الاول / ٢٠٢٤م / الدراسة الصباحية

مناهج المحدثين / المرحلة الرابعة

استاذ المادة

الاستاذ الدكتور احمد عبد الستار جاسم العبيدي

مَنَاهِجُ الْمُحَدِّثِينَ

تعريف مناهج المُحدِّثين:

في اللغة:

هذه العبارة (مناهج المُحدِّثين) مركب إضافي يتألف من كلمتي (مناهج) و(المُحدِّثين) والمناهج لغة: جمع منهج، وهو كالنهج والمنهاج: الطريق الواضح¹. والمُحدِّثون: جَمَع مُحَدِّث، اسم فاعل من حَدَّثَ، والحديث من حَدَّثَ، نقيض القدم. والحديث: الجديد والخبر².

وقد غلب استعمال المُحدِّث في العرف العام والخاص على المشتغل بالحديث النبوي. والمعنى اللغوي لهذه العبارة الطرق التي يسلكها المُحدِّثون في أمورهم، وتشمل بإطلاقها العبادات، والمعاملات، وبحث العلوم العامة، وغير ذلك من عام وخاص، ومن ذلك روايتهم الحديث بسنده، أو تخريجه، أي عزوه الى المرجع الذي يرويّه بسنده.

أما في الاصطلاح:

فنختار أن نعرف مناهج المُحدِّثين فنقول:

هي الطرق التي يتبعها المُحدِّثون في رواية الحديث وفي تصنيفه، وسياق أسانيده، والمقاصد الفقهية والفنية الإسنادية، التي يرمزون إليها من ذلك. ويشمل قولنا: «رواية الحديث» الرواية الشفوية، والرواية من صحيفة مكتوبة، أو كتاب. ويدخل فيه طرق التحمل والأداء، وحكم كل منها، وغير ذلك. ويشمل قولنا: «تصنيفه» مناهج التصنيف العامة، أي أنواع المصنفات في الحديث النبوي كالجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم.

¹ القاموس المحيط لمجد الدين الفيروز آبادي (النهج) ص ٢٩٩.

² المرجع السابق (حدث) ص ٢١٦.

وقولنا «وسياق أسانيد» يفيد كيفية ذكر المحدث سنده أو أسانيد، وهل يورد الحديث بسند واحد، أو يورد له أسانيد، وكيف يجمعها في السياق ويحولها بـ(ح) التحويل، كما يفعل مسلم في كتابه الصحيح وغيره، أو يفرقها على الأبواب كما يفعل البخاري في كتابه الصحيح، وماذا يتفرع عن ذلك كله من الفوائد.

وقولنا: «والمقاصد الفقهية والفنية والإسنادية» يفيد مناهج كل مصنف الخاصة به، في بيان دلالة الحديث التي يرشد إليها ومناهجهم الخاصة الفنية الحديثية في الكتب التي صنّفوها، ويتناول ذلك شروط الأئمة، وما لكل إمام من إشارات يشير بها لفوائد حديثية يقدمها للقارئ، ومقاصد يشيرون إليها، وما إلى ذلك.

وهذا الشمول أليق بهذا العنوان، كما أنه أوفي بالغرض من الاقتصار على المناهج في التأليف، سواء المناهج العامة في ترتيب الأحاديث، أو الخاصة الفقهية والفنية، أي إفادة معارف حديثية في الأسانيد والمتون، فإن الشمول الذي ذكرناه يسلط الضوء على مناهج الرواية، وقد غفل عنها كثيرون من طلبة العلم، كيف لا وقد أغفلها عدد من الأساتذة العصريين الكاتبين في علوم الحديث أو اصطلاح المحدثين، مع أنها ركن في معرفة انتقال الحديث عبر حلقات الإسناد انتقالًا محكمًا محكومًا بقواعد وضوابط دقيقة، تكفل سلامة النص في هذا الانتقال، وتحقق اتصال السند، كما تبين حال الراوي من مقابلة طريقته في الأداء للحديث بطريقة تلقيه لهذا الحديث، من حيث العدالة أو اختلالها، ومن حيث التوافق الصريح بينهما، أو التدليس في الأداء بما يوهم طريقة عالية في تلقي الحديث سوى التي أخذ بها الحديث، وغير ذلك.

مناهج المحدثين العامة والخاصة :

ومن هذا يتبين للقارئ أن مناهج المحدثين قسمان:

1_ مناهج عامة. 2_ مناهج خاصة.

أما المناهج العامة: فهي الطرق التي يسير على كل منها جماعة من المحدثين، مثل كتب: المسانيد، والجوامع، والسنن، والمعاجم، وغير ذلك.

وأما المناهج الخاصة: فهي كل طريقة يختص بها المحدث عن أمثاله، مثل ما يختص به المسند للإمام أحمد، والمسند لبقّي بن مَخْد عن غيرهما. ومثل ما يختص

به كل من الجامع الصحيح للبخاري، ولمسلم، وجامع الترمذي عن غيره من الكتب المرتبة على الموضوعات.

ويتصل بمناهج المحدثين علم تخريج الحديث.

علم التخرّيج:

التخرّيج في اللغة مأخوذ من الخروج، والمخرج مكان الخروج كالباب، أو الطريق الذي يخرج منه.

ويطلق عند المحدثين بمعان تشترك في بيان مخرج الحديث، أي سنده؛ لأن السند هو الطريق الذي خرج الحديث إلينا منه.

وقد كان استعمال التخرّيج متوسّعاً فيه قبل العصر الأخير بحيث، يقصد منه معنى (الإخراج)، أي رواية الحديث بسنده، كما نجده عند الإمام ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي، وغيره، يقول: خرّجه البخاري، خرّجه مسلم، خرّجاه، بمعنى أخرجه وأخرجاه.

ومن هذا التوسع استعمال التخرّيج بمعنى الاستخراج، وهو رواية أحاديث كتاب من الكتب التي تروي الأحاديث بسندها، فيرويها المخرج بأسانيد لنفسه، ومن هذا الباب قول ابن الصلاح: «الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم رضي الله عنهما لم يلتزم مصنفوها فيها موافقتها في ألفاظ الحديث»¹.

ثم استقر الاصطلاح على استعمال «أخرجه»، و«الإخراج» بمعنى رواية الحديث بسنده. واستعمال «خرجه» و«التخرّيج» بمعنى بين المصادر التي ترويه بسنده.

وقد استعمل المحدثون التخرّيج بمعان متعددة سوى ما ذكرنا، مثل قولهم: خرج لنفسه معجماً، إذا ألف كتاباً في أسماء شيوخه. كذلك إذا انتخب أحاديث من كتاب.

وعرّف السخاوي التخرّيج بأنه:

¹ علوم الحديث ص ٢٢ ، ونحوه في التقريب للنووي وشرحه تدرّيب الراوي للسيوطي ١١١

(إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشیخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شیوخه. والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين مع بیان البدل والموافقة ونحوهما)¹.

وقد اشتهر عند العلماء في هذا العصر تعريف التخريج بأنه:
(الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي روته بسنده، ثم بیان مرتبته عند الحاجة)².

ولنا في أعمال أئمتنا الأعلام القدوة في هذا الشأن، فإذا نظرنا إلى أعمالهم في كتبهم المعتمدة، فإننا نتوصل إلى تعريف سديد للتخريج.

نذكر من هذه الكتب المصادر الأمهات الآتية في التخريج:

١- نَصْبُ الرَّايَةِ لِأَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ ، لِلزَّيْلَعِيِّ (ت ٧٩٢ هـ).

٢- الْمَغْنِي عَنْ حَمَلِ الْأَسْفَارِ فِي تَخْرِيجِ مَا فِي الْأَحْيَاءِ مِنَ الْأَخْبَارِ.
لِلْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ (ت 806 هـ).

٣- التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ الْكَبِيرِ.

تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٠٢ هـ) خرج فيه أحاديث الشرح الكبير للرافعي، الذي شرح فيه كتاب الوجيز في الفقه الشافعي للإمام الغزالي.

4- الدَّرَايَةُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ.

لابن حجر أيضا.

5- مَنَاهِلُ الصِّفَا فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الشِّفَا.

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ).

فإننا نجد في هذه المصادر الأمهات عزو الحديث للمصادر التي ترويه بسنده، مع الكلام عليه. وأحيانا نجدهم يسكتون عن الكلام على الحديث، وقد حملت في

¹ فتح المغيث ٢ / ٣٣٨ ، كما في كتاب (أصول التخريج) للدكتور محمود الطحان ص ٩ ، وعنه كتاب (كيف ندرس علم تخريج الحديث) ص ١٨ .

² أصول التخريج للدكتور محمود الطحان ص ١٠ بتصرف يسير ، فإن فيهر أخرجته» عدلناه بكلمة «روته» لئلا تتكرر مادة المعرف في التعريف

عناوينها اسم (التخريج) عدا نصب الراية، وكثيرة هي الكتب في هذا الباب التي تحمل في عنوانها اسم التخريج وهي تسير على الخطة التي بينها.

وعلى ذلك فإننا نختار تعريف التخريج بأنه:

(عَزُؤُ الْحَدِيثِ لِلْمَصَادِرِ الَّتِي تُرْوِيهِ بِسَنَدِهِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَمَا يَتَطَلَبُهُ ذَلِكَ مِنْ بَحْثٍ).

الفرق بين مناهج المحدثين والتخريج:

ومن هذا التعريف لمناهج المحدثين وللتخريج نجد أن مناهج المحدثين تشمل على أمور جوهرية في علم التخريج، هي مناهج المحدثين في التصنيف كما عبرنا هنا؛ لأنه لا بد من معرفتها حتى يسهل استخراج الحديث من المصنفات الأصلية، التي تروي الأحاديث بإسنادها.

وينفرد «مناهج المحدثين» بدراسات أخرى لا تدخل في التخريج، مثل مناهجهم في فن الإسناد، وسياق الطرق المتعددة للحديث من متابعات وشواهد، وما يرمزون لذلك من الفوائد، ومثل قضايا التراجم ودلالاتها على مقصد المصنف الدقيق، التي اشتهر بها البخاري، وهي ليست خاصة به كما يتوهم. وغير ذلك.

بمعنى أن (مناهج المحدثين) أشمل من (التخريج) وصلة (مناهج المحدثين) بالتخريج صلة العام بالخاص، **فمناهج المحدثين عام، والتخريج خاص**، كأنه واحد من تلك المناهج مع تنوع تفصيلي فيه.

مشروعية (مناهج المحدثين):

تلقى الصحابة رضي الله عنهم الحديث من النبي و كما تتلقى الأرض الجديدة الغيث، وأودعوه حوافظهم الفذة، وعُني بتثبيت حديثه في ذاكرتهم بما كان يراعيه من قصر الأحاديث غالبا، ومن أساليب البيان المشوقة، وتكرار الحديث ليعقل عنه، وتتويع طرق الإلقاء، وغير ذلك مما ثبت عنه.

ولما لحق بالرفيق الأعلى قام الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين، بتبليغ حديث النبي خير قيام، وراعوا غاية الحيطة لحديث رسول الله، وكانت الدنيا كلها فارغة كل الفراغ من أي تأصيل أو أثر من قاعدة في أصول الرواية، أو قانون يراعي ضبطها،

بل كان واقع الأمم مظلمة، فقد فرطت في كتبها المقدسة، وتلقفت أقاويل وأقاصيص خرافية لبست بها كتب دينها.

ومما يدل على خطورة المهمة العظمى التي تحملها الصحابة رضي الله عنهم، ليؤدوا الحديث كما سمعوه وقاله عليه الصلاة والسلام.

فالقرآن الكريم قد جاء بأصول نظام المعاش والمعاد، وقواعد نهضة العلم والحضارة، والسنة التي شرحتها، قد تكفلا بوضع الأصول التي تحفظ الرواية، وتنطلق منها مناهج الصحابة في الرواية ودرائتها، ثم تبني الأمة الإسلامية من بعدهم مناهجها على هداها.

وتتلخص هذه الأصول: **بالزام الأمانة العلمية، أي الصدق وتحريم الكذب، واشتراط العدالة لقبول خبر الراوي، والتثبت، والضبط للروايات.**
كل ذلك للمحافظة على سلامة النص وتمييز سليمه من مدخوله.

الدليل من القرآن الكريم:

_ أما في كيفية رواية الحديث وأخذه وأدائه: **فَتُوجِبُ أَصُولُ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ اعْتِنَاءَ السَّامِعِ بِضَبْطِ مَا يَسْمَعُهُ وَالتَّحْفِظَ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَوْصِيْلَهُ لِطَالِبِهِ كَمَا سَمِعَهُ، وَعَزْوَهُ لِمَنْ نَقَلَ عَنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:**

﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤] فقد فسرت الأثر من العلم بأنها النقل بالسند.

_ وأما أصل (مناهج المحدثين) في الرواية من السنة: فالأدلة كثيرة أودعت كتبة مفردة في علم الرواية، مثل كتاب الكفاية للخطيب البغدادي (ت463هـ)، والإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض (ت544هـ)، وجامع بيان العلم وفضله لحافظ المغرب أبي عمر يوسف بن عبد البر النَّمْرِيُّ (ت463هـ) وغيرها.

وقد لخص مقاصدها الأئمة في مصادر أصول الحديث، مثل علوم الحديث لابن الصلاح، ثم ما وليه من مؤلفات.

وأهم ما يفيد هنا تأصيل الإمام البخاري في كتاب العلم من جامعه الصحيح، لمناهج الرواية، فقد ترجم لقول المحدث:
حدثنا وأخبرنا وأنبأنا، وترجم للقراءة. والعرض على المحدث، وللمناولة، وكتابة أهل العلم بالعلم.

أما أخذ الحديث بالسمع مشافهة من المحدث:

فأمره ظاهر؛ لأنه كان طريقة تلقي الصحابة من النبي، وقد استعمل الصحابة في نقلهم عنه حدثنا، وقال النبي لهم: «حدثوني ما هي...» لما سألهم عن «شجرة لا يسقط ورقها وإنما مثل المسلم» ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: هي النخلة».

وأما القراءة على المحدث وتسمى العرض:

وهو أن يقرأ الطالب على المحدث أو يقرأ غيره على المحدث الكتاب الذي يراد أخذه من المحدث، والمحدث المأخوذ عنه يسمع فيقر ذلك، فهي طريقة معتمدة باتفاق أئمة العلم، وكانت الأثرية لدى الإمام مالك.

وقد احتج لها الإمام البخاري بحديث ضمام بن ثعلبة الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «أسألك بربك ورب من قبلك الله أزل إلى الناس كلهم؟ فقال: اللهم نعم. قال: أنشدك بالله الله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس؟ قال: اللهم نعم...». إلى آخر مسأله. قال البخاري في ترجمته: «فهذه قراءة على النبي أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه».

والاستدلال بالحديث واضح؛ لأن الظاهر أن ضمامة أسلم قبل وفوده على النبي، ثم وقد ليتلقى مباشرة من النبي فعرض عليه ما أبلغهم مبعوث النبي.

وأما المناولة:

وهي أن يضع الشيخ الكتاب في يد الطالب ويقول هذا كتابي كذا، أو هذا كتاب كذا روايتي عن فلان، فقد أورد البخاري الاستدلال لها في ترجمة (باب ما يذكر في المناولة) أورد فيه الاستدلال «بحديث النبي حيث كتب لأمير السرية كتابا، وقال: لا

تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي». وهو حديث صحيح» كما نص الحافظ ابن حجر وأوضحه في شرحه، وهو حديث سرية عبد الله بن جحش التي لقي فيها قافلة عليها عمرو بن الحضرمي ورجال فقتلوه، وأسروا اثنين معه وغنموا القافلة، ففادي النبي الأسيرين، وقسم الغنيمة، وكانت قبل بدر بقليل، وكانت مما استغله أبو جهل لإثارة الحرب يوم بدر.

ووجه الدلالة من الحديث ظاهرة، فإنه ناول الكتاب أمير السرية وأمره أن يقرأه على أصحابه بعد مضي يومين من سيرهم عن المدينة ليعملوا بما فيه، فعملوا به، وهو عمل خطير قاموا به، فيه مخاطرة بأرواحهم. ففيه الدلالة على حجية المناولة، ومثلها المكاتبة أيضا.

وأما المكاتبة:

فهي أن يكتب المحدث أحاديث بأسانيده ويرسلها في كتاب أي رسالة إلى الطالب فيرويه الطالب عنه. وقد استدل العلماء على وجوب العمل بها بالأحاديث المتواترة بكتبه إلى عماله وغيرهم، والتزامهم العمل بها، وكذلك كتبه إلى الملوك والعظماء يدعوهم إلى الإسلام.

واستدل الإمام البخاري) بحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله بعث بكتابه رجلا وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. فلما قرأه مزقه، فبيث أن ابن المسيب قال: فدعا عليهم رسول الله أن يمزقوا كل ممزق».

وبهذا نجد البخاري قد شمل تأصيل طرق التلقي الشفوي والكتابي المقبولة، وأثبت ح بينها ولزوم القبول للرواية بها، ثم جاء أئمة الحديث والعلم وقعوا عليها الأحكام فيما سواها من طرق التحمل والأداء كما أسموها، وهي (مناهج المحدثين) في الرواية بتعبيرنا المعاصر.

غايات علم مناهج المحدثين:

يظل تكوين العالم بأي علم ناقصا نقصا فاحشة إذا لم يحط بمناهج علماء هذا العلم، وطرق بحثهم في مؤلفاتهم أو في دراساتهم وبحوثهم، فكيف بمناهج أئمة الحديث، الذين حفظوا لهذه الأمة الأصل الثاني من أصول دينها، ألا وهو الحديث النبوي، فكان للعلم بمناهج المحدثين أهمية عظيمة، ومنزلة عالية بين علوم الحديث، لما يحققه من أهداف وغايات، نفصل أوجها منها فيما يأتي:

1- معرفة الدقة المنهجية التي أحاطت بها هذه الأمة رواية حديث نبيها، لتأمين عليه الخطأ والتحريف في أثناء تناقله بين الرواة.

٢- التمييز بين المناهج المقبولة في الرواية وغير المقبولة، وشروط القبول للمقبولة، ولذلك أهميته في مراتب الرواة في الجرح والتعديل، وفي الأسانيد اتصالا وانقطاعا، والأحاديث قبولاً أو رداً.

٣- الإفادة في كيفية تخريج الحديث من هذه المصادر، والالتفات إلى دقائق في التخريج، لا يعرفها من لم يخبر مناهجهم.

4 - فائدة بالغة الأهمية في الوصول إلى تمييز صحيح الحديث من غيره، ثم إلى معرفة شرحه، من الشروح المصنفة على كل مصدر منها، وهي كثيرة.

5- دقة المنهجية العلمية التي اتبعتها علماء الحديث، في الانتقاء والتصنيف، وأنهم لم يوردوا الأحاديث في كتبهم الأصول كيفما اتفق الأحدثهم، بل كانوا يضعون نصب أعينهم هدفاً، وقواعد يراعونها، فيما عرف بشروط الأئمة.

6- تمييز كتب الحديث عن بعضها، ومدى إفادة روايتها للحديث عن منزلته من القبول أو الرد.

٧ - التعرف على أشهر المحدثين المصنفين، وما لهم من فضل في خدمة الحديث النبوي، وسيرتهم التي هي قدوة للمقتدين.

٨- فهم مقاصد المحدثين التي يهدفون إليها، في كيفية ترتيبهم، وفي طرائقهم في صياغة عناوين الأبواب المعروفة بالتراجم. وقد اشتهر بذلك الإمام البخاري، حتى

قالوا: «فقه البخاري مع حاجة هذا العصر، وتوثيق صلته بعلم الحديث، وبحثه عملية، والأخذ به في نظام الحياة.

11- دفع التوهم للقدح على بعض الأئمة، وخصوصا البخاري ومسلم شيخا المحدثين رضي الله عنهم، وهذا يطرح بالتالي قضايا يجب على أهل الاختصاص بالحديث أن يعالجوها ويحلوا مشكلاتها. فقد وقع أناس في الشبهة في أحاديث صححها أئمة الحديث بسبب البعد عن مناهج المحدثين الفنية في إيراد الحديث وسياق أسانيده وشروطهم، فضلا عن ضعف نفوس البعض، فضلا عن أغراض العداوة للإسلام وللحديث النبوي، التي تستغل جهل المثقف المسلم، بل جهل كثيرين من طلبة العلم وحملته بمناهج المحدثين، وشروطهم، ومقاصدهم الدقيقة في كتبهم.

نشأة مناهج المحدثين:

منهج كل شيء يحكم على الشيء قوة أو ضعفا، ولأهمية المنهج في علم الحديث كانت نشأته مرافقة لنشأة روايته، ثم نمت وتدرجت مع نمو العلم وتدرجه حتى واكبت تمام نضجه.

وطبيعي أن تكون أول المناهج ظهوره مناهج الرواية في عهد الصحابة الذين استنبطوها من كتاب الله تعالى، وتعاليم نبيه، فظهرت في أيامهم الرواية بالسماع والعرض والكتابة، وكثرت الكتابة بعد الصحابة، وظهرت مجموعات تنسخ ويتداولها أهل العلم، فظهرت الإجازة، كما يروي ذلك عن الإمام الزهري محمد بن مسلم ابن شهاب (ت ١٢٠ هـ).

ثم انتقلت رواية الحديث إلى رواية الكتب، فأصبحت تتناقل كما ينقل الحديث، يراعي اتصال النسخة بمؤلفها بالسند إليه، أو يكون النسخة مقابلة بها أو بما هو مقابل بها، مما دون في شروط الضبط بالكتاب والرواية منه، حتى يتصل السند بالمؤلف.

أما في مناهج التأليف والجمع والترتيب فقد كان أول مناهج التصنيف ظهوره منهج التصنيف على الموضوعات في الكتب التي غرقت بالجوامع، مثل جامع

هشام بن حسان (ت 148 هـ) وجامع سفيان الثوري (ت 191 هـ) وجامع معمر بن راشد الجزري. وابن جريج (ت 150 هـ) ، سميت بذلك لأنها جمعت الأحاديث بعضها إلى بعض. وكانت مرتبة على الأبواب. ثم ظهرت الموطآت، وأشهرها الموطأ للإمام مالك (ت 179 هـ) وفيها الأحاديث واستنباط المصنف للكتاب، وتأييده بأقوال الصحابة والتابعين. وتلبي الموطآت المصنفات، وهي مؤلفات على الموضوعات تذكر الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، مثل مصنف

مناهج المحدثين العامة والخاصة :

ومن هذا يتبين للقارئ أن مناهج المحدثين قسمان:

1_ مناهج عامة. 2_ مناهج خاصة.

أما المناهج العامة: فهي الطرق التي يسير على كل منها جماعة من المحدثين، مثل كتب: المسانيد، والجوامع، والسنن، والمعاجم، وغير ذلك.

وأما المناهج الخاصة: فهي كل طريقة يختص بها المحدث عن أمثاله، مثل ما يختص به المسند للإمام أحمد، والمسند لبقية بن مَخْد عن غيرهما. ومثل ما يختص به كل من الجامع الصحيح للبخاري، ولمسلم، وجامع الترمذي عن غيره من الكتب المرتبة على الموضوعات.

المناهج العامة للمحدثين في التصنيف

والمراد بيان أنواع التصنيف وطرق ترتيب الأحاديث في كتب الحديث النبوي، وكيف يستخرج الحديث منها.

وهو بحث مهم جدا للمشتغل بدراسة الحديث، يسهل له طريق الوصول إلى الحديث ودراسته؛ لكثرة مناهجهم في ترتيب كتب الحديث.

وقد نوع المحدثون التصانيف، وتفننوا فيها، مما يجعل تصانيفهم بتنوعها هذا ملبية للمطالب التي يتطلع إليها العلماء والباحثون في المراجع وأهم أنواع التصنيف الأنواع الآتية .

أولاً : الكتب المصنفة على الموضوعات.

وطريقة هذا التصنيف: أن تجمع الأحاديث ذات الموضوع العام الواحد إلى بعضها البعض، تحت عنوان عام يجمعها، مثل «كتاب الصلاة»، «كتاب الزكاة»، «كتاب البيوع».. ثم توزع الأحاديث على أبواب، يضم كل باب حديث أو أحاديث في مسألة جزئية، ويوضع لهذا الباب عنوان يدل على الموضوع، مثل «باب مفتاح الصلاة الطهور»، ويسمي المحدثون العنوان «ترجمة» .

وفائدة هذا النوع من الكتب سهولة الرجوع إليه ؛ إذ إنه أول ما يتبادر لطالب العلم ، والباحث عن الحديث ، أن يرجع إليه .

وذلك لأنه إن كان يريد الاطلاع على أحاديث في مسألة معينة، فإن موضوع هذه الأحاديث يحتم عليه الرجوع للأبواب.

وإن كان يريد البحث عن حديث رآه ليخرجه من مصادر السنة فموضوع الحديث يحدد له الباب الذي يبحث فيه عن الحديث المطلوب.

لكن الإفادة والمنفعة من هذه الكتب المبوبة تحتاج إلى ذوق علمي يهدي الطالب إلى تحديد موضوع الحديث ، وإلى خبرة بأسلوب الأئمة في ترجمة أبواب كتبهم ، فإنهم ربما يخرجون الحديث في غير الباب المتوقع ، يقصدون من ذلك بيان دلالة الحديث على مسألة أخرى دقيقة.

وهذا كثير في صحيح الإمام البخاري ، حتى غدى من خصائص كتابه ، واشتهر قولهم: «فقه البخاري في تراجمه».

وللتصنيف على الأبواب طرق متعددة نذكر منها ما يأتي:

أ- الجوامع:

الجامع في اصطلاح المحدثين: هو كتاب الحديث المرتب على الأبواب الذي يوجد فيه أحاديث في جميع موضوعات الدين وأبوابه. وعددها ثمانية أبواب رئيسة هي: العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراف الساعة، المناقب. وكتب الجوامع كثيرة، أشهرها هذه الثلاثة:

1- الجامع الصحيح للإمام البخاري.

2- الجامع الصحيح للإمام مسلم.

3- الجامع للإمام الترمذي ، المشتهر ب(سنن الترمذي)، شي سننا لاعتناؤه بأحاديث الأحكام.

ب - السنن:

كتب السنن هي الكتب التي تجمع أحاديث الأحكام المرفوعة مرتبة على أبواب الفقه). وكتب السنن كثيرة جدا ، أشهرها الكتب الأربعة الآتية :

1_ سنن أبي داود.

2_ سنن الترمذي_ وهو جامع الترمذي كما ذكرنا_

3_ سنن النسائي (الكبرى)و(الصغرى).

4_ سنن ابن ماجه.

ويطلق على هذه السنن: «السنن الأربعة». ويرمز لها با «الأربعة» .

وإذا قالوا: «الثلاثة» فمرادهم هذه ما عدا سنن ابن ماجه.

وإذا قالوا: «الخمس» فمرادهم السنن الأربعة ومسند أحمد.

وإذا قالوا: «الستة»: فمرادهم الصحيحان والسنن الأربعة.

ويرمزون لها في كتب التخريج وكتب الرجال بهذه الرموز :

(خ) للإمام البخاري ، (م) للإمام مسلم ، (د): لأبي داود،(ت): للترمذي.

(س): للنسائي ، (ق): لابن ماجه ، (ع): للسنن الأربعة، (4) : للسنن الأربعة.

ومن كتب السنن المشتهرة «السنن» للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني،

و«السنن الكبرى» لأبي الحسين أحمد البيهقي .

وهي كتب مرتبة على الأبواب، لكنها تشتمل على الحديث الموقوف ، والحديث

المقطوع ، بالإضافة إلى الحديث المرفوع.

كتب الحديث عند الشيعة الإمامية:

1- (الكافي في الأصول والفروع) لمحمد بن يعقوب الكليني المتوفى سنة 329 هـ .

وجمع فيه من الأحاديث ستة عشر ألفاً ومائة وتسعين حديثاً 16190.

2- (من لا يحضره الفقيه) للشيخ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه

القمي) الشهير بالصدوق المتوفى سنة 381 هـ بالرّي ورد بغداد سنة 355 هـ وحدث

بها. وكتاب من (لا يحضره الفقيه) هو من أهمّ كتب الحديث عند الشيعة وعدد

أحاديثه 5963 حديثاً.

3_ (التهديب).

4- (الاستبصار) وكلاهما لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي

الطوسي المولود سنة 385 هـ والمتوفى سنة 460 هـ في النجف.

د- المستدركات :

المستدرک کتاب يخرج صاحبه أحاديث لم يخرجها كتاب معين من كتب السنة، وهي

على شرط ذلك الكتاب. أي رجالها يروي لهم ذلك الكتاب. وأشهرها المستدرک على

الصحيحين للحاكم أبي عبد الله محمد بن محمد النيسابوري (ت 405 هـ). لكنه متساهل كما هو معروف، فيتوثق بموافقة الإمام الذهبي له.

هـ - المستخرجات:

المستخرج : كتاب يروي فيه صاحبه أحاديث كتاب معين بأسانيد لنفسه ، يلتقي في أثناء السند مع صاحب الكتاب الأصل في شيخه أو من فوقه. ويرويه حسب لفظ السند الذي وقع له.

وفائدة هذه الطريقة تكثير الأسانيد، كما أن فائدة المستدرك تكثير المتون. وأفادت المستخرجات في دفع ما يتوهم من النقد على إسناد الصحيح، مثل تصريح المدلس بالسماع، وتعيين المبهم. ولها فوائد أخرى كثيرة .

الكتب المرتبة على أسماء الصحابة :

وهي كتب تجمع الأحاديث التي يرويها كل صحابي في موضع خاص يحمل اسم راويها الصحابي .

وهذه الطريقة مفيدة لمعرفة عدد مرويات الصحابي عن النبي صلى الله عليه وسلم وطبيعتها ، وتسهيل اختبارها، فضلا عن كونها إحدى الطرق المفيدة في استخراج الحديث، بمعرفة الصحابي الذي يرويها، وما يتبع ذلك من سهولة درسه، وإن كانت الصعوبات تكتنف استخراج الحديث للصحابة الكثيرين ، مثل : أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، عبد الله بن عمر رضي الله عنهم. وقد ذلت في عصرنا بأنواع الفهارس التي وضعت على المسند.

الكتب المرتبة على أسماء الصحابة نوعان :

أ - المسانيد:

والمسند هو الكتاب الذي تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة رضي الله عنهم ، بحيث توافق حروف الهجاء، أو ما يوافق السوابق الإسلامية، أو شرافة النسب.

والمسانيد كثيرة جدة أشهرها وأعلاها (المسند) للإمام أحمد بن حنبل، ثم مسند (أبي يعلى الموصلي)، ويلحق بهما (المعجم الكبير) للطبراني؛ فإنه مرتب على أسماء الصحابة ، لكن وردت على ترتيب حروف المعجم.

ب - الأطراف:

الأطراف جمع طرف ، وطرف الحديث : الجزء الدال على الحديث ، أو العبارة الدالة عليه ، مثل حديث الأعمال بالنيات، وحديث سؤال جبريل.

وكتب الأطراف: كتب يقتصر مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الدال عليه ، ثم ذكر أسانيده في المراجع التي ترويه بإسنادها، وبعضهم يذكر الإسناد كاملاً، وبعضهم يقتصر على جزء من الإسناد.

لكنها لا تذكر متن الحديث كاملاً، كما أنها لا تلتزم أن يكون الطرف المذكور من نص الحديث حرفية، ولا أن يكون أول الحديث، بل قد يكون من أثنائه.

ولهذه الطريقة من الفوائد سوى ما ذكرناه :

- ١- تسهيل معرفة أسانيد الحديث، لاجتماعها في موضع واحد.
- ٢- معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصادر الأصول ، والباب الذي أخرجوه فيه ، فهي نوع من الفهارس متعدد الفوائد .
- ومن أشهر كتب الأطراف هذان الكتابان :
- ١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ الإمام أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت 742 هـ).

جمع فيه أطراف الكتب الستة ، وبعض ملحقاتها ، وهذه الملحقات هي:

- 1- مقدمة صحيح مسلم ، ٢- المراسيل لأبي داود السجستاني ، ٣- العلل الصغير للترمذي ، 4 - الشمائل للترمذي ، 5- عمل اليوم والليلة للنسائي .
- ورمز لكل من هذه الكتب ، وكل كتاب من الكتب الستة ، برمز خاص أوضحه في مقدمة كتابه .

والكتاب يرتب تراجم الصحابة بحسب ترتيب الألف باء ، لذلك وقع في أوله مسند: (أبيض بن حمال) .

٢- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: تصنيف الشيخ عبد الغني النابلسي (ت ١١٤٣ هـ).

جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ ، على طريقة ترتيب تحفة الأشراف وكأنه مختصر منه ، لكنه امتاز بالتفنن في التصنيف ، حيث لاحظ التنوع في تراجم أسماء الصحابة ، فقسم الكتاب بحسب ذلك إلى سبعة أبواب. والكتاب مطبوع في أربعة أجزاء. ونلاحظ على إخراج الطباعي إغفاله من أي مساعدة للوصول إلى الحديث في موضعه من المرجع الذي يخرج منه.

المعاجم:

المعجم في اصطلاح المحدثين : كتاب تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيخ ، والغالب عليها اتباع الترتيب على حروف الهجاء ، فيبدأ المؤلف المعجم بالأحاديث التي يرويها عن شيخه أبان ، ثم إبراهيم ، وهكذا.

وأشهر مصنفات هذا النوع : المعاجم الثلاثة للمحدث الحافظ الكبير أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 306 هـ) وهي :

(المعجم الصغير) ، و(المعجم الأوسط) ، وكلاهما مرتب على أسماء شيوخه ، فلا بد من معرفة شيخ المصنف الذي يروي الحديث من طريقه للوصول إلى الحديث ، وفي ذلك صعوبة ظاهرة؛ لذلك استعانوا بالفهارس حديثة.

والمعجم الكبير : وهو على مسانيد الصحابة ، مرتبة على حروف المعجم.

والمعجم الكبير هذا ، مرجع حافل ، وهو أكبر المعاجم ، حتى صار لشهرته إذا أطلق قولهم: «المعجم» أو «أخرجه الطبراني» كان المراد هو المعجم الكبير .

الكليني ومنهجه في كتابه (الكافي)

اسمه: هو الشيخ أبو جعفر، محمد بن يعقوب بن إسحاق، باتفاق جميع كتب الرجال، والتراجم، والتاريخ.

كنيته: (أبو جعفر) باتفاق مترجميه قاطبة.

ولادته: لم ينقل أهل التاريخ متى ولد الكليني، فلم يعرف تاريخ ولادته.

وذكر ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) في كتابه (الكامل في التاريخ) في حوادث سنة (٣٢٨هـ) حيث قال: (وفيها توفي محمد بن يعقوب، أبو جعفر الكليني، وهو من أئمة الإمامية وعلمائهم).

لقبه: لقب الشيخ محمد بن يعقوب بألقاب كثيرة، ويمكن تقسيمها على طائفتين:

- الكليني: نسبة إلى (كلين) بضم الكاف وفتح اللام_ قرية من قرى الرّي، تقع على بعد ثمانية وثلاثين (كيلومترا) جنوبي غرب بلدة الرّي الحالية شرقي طريق مدينة قم، بينها وبين الطريق خمسة (كيلومترات).

- الرّازي: نسبة إلى الرّي، وهو من النسب الشاذة التي لا تنطبق مع حروف أصل النسبة (الرّي)، إذ يقتضي أن يكون اللقب وفقا لذلك هو (الرّيي)، كما هو معروف في صحة إطلاق اللقب عند اقترانه بمكان معين.

ينحدر الكليني من أصل إيراني ومن قرية «كلين» الواقعة على بعد ٣٨ كيلو متراً عن مدينة الرّي والمنطقة الجنوبية الغربية من طريق قم - طهران قرب حسن آباد حالياً. ولذلك فقد عرف أيضاً بلقب «الرّازي» نسبة إلى «الرّي» إن السنة الأحناف والشوافع كانوا يشكلون غالبية أهالي (الرّي).

ويقع مرقد والد الكليني، أي يعقوب بن إسحاق، والذي كان من كبار شيعة ذلك العصر. في قرية «كُلَيْن» وهو مزار لأهالي تلك المنطقة.

أقوال العلماء فيه:

أ- أقوال العلماء في الشيخ الكليني من وجهة نظر علماء الشيعة:

يقول شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، زعيم فقهاء الشيعة (ت ٤٦٠هـ)، في كتابه الرجالي، باب (مَنْ روى عن الأئمة) (محمد بن يعقوب الكليني يكني أبا جعفر الأعور)، جليل القدر عالم بالأخبار، وله مصنفات يشتمل عليها الكتاب المعروف بـ(الكافي)، مات سنة تسع وعشرين وثلثمائة في شعبان في بغداد، ودفن في باب الكوفة).

ب- أقوال العلماء الكليني عند جمهور علماء المسلمين:

ذكر ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه المعروف لسان الميزان _ الذي ذكر فيه بشكل مجمل ومفصل تراجم رواة الحديث الضعفاء والمتكلم فيهم_، حول الكليني فقال: (محمد بن يعقوب بن إسحاق أبو جعفر الكليني الرازي، سكن بغداد، وحدث بها عن؛ محمد بن أحمد الجبار، وعلي بن إبراهيم بن عاصم وغيرهما، وكان من فقهاء الشيعة والمصنفين على مذهبهم).

وقال ابن حجر في كتابه له آخر: (أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني من رؤساء فضلاء الشيعة في أيام المقتدر) العباسي.

مؤلفات الكليني:

اعتبر الشيخ الطوسي والنجاشي، الكتب التالية من مؤلفات الكليني:

١- كتاب الرجال.

٢- كتاب الرد على القرامطة وهي إحدى فرق الشيعة.

٣- كتاب وسائل الأئمة عليهم السلام.

٤- كتاب تعبير الرؤيا.

٥- كتاب الكافي.

وفاة الكليني ومرقده:

توفي الكليني أخيراً سنة ٣٢٨ أو ٣٢٩، في مدينة بغداد. ومرقده اليوم معروف في الجهة الشرقية من نهر دجلة، قرب جسر بغداد القديم.

وقد ضبط الشيخ الطوسي في (الفهرست) سنة وفاة الكليني وذكر أنها (٣٢٨هـ)، ولكن (النّجاشي) في رجاله والشيخ الطوسي. صرّحاً بأن الكليني توفي في سنة ٣٢٩هـ. ويبدو أنه التاريخ الراجح لوفاته.

منهج الكليني الوصفي في كتابه (الكافي):

أولاً: أهمية الكتاب

من أجل التعرف على هذا الكتاب، نذكر أولاً بأقوال بعض علماء الحديث، ثم نشير إلى بعض خصائص الكتاب.

يقول (الشيخ المفيد) الذي يعتبر من معاصري الكليني، حول كتاب (الكافي): هو من أجلّ كتب الشيعة وأكثرها فائدة.

وكتب العلامة (الشيخ عبدالله المامقاني) قائلاً: لم يكتب مثل كتاب (الكافي) في الاسلام، ويقال إنه عُرض على الامام صاحب الزمان فارتضاه، وقال (الكافي كافٍ لشيعتنا).

وأخيراً أكد البليوغرافي الكبير، العلامة (الشيخ آقا بزرك الطهراني) قائلاً: هو أجلّ الكتب الاربعة الاصول المعتمدة عليه؛ لم يكتب مثله في المنقول عن آل الرسول.

عدد الروايات:

ذكر عدد روايات كتاب الكافي بأرقام مختلفة: فقد ذكر يوسف البحراني في لؤلؤة البحرين أنه يبلغ (١٦٩٩ و ١٦) وذكر الدكتور حسين علي محفوظ في مقدمة الكافي أنه (١٧٦ و ١٥)، والعلامة المجلسي (١٢١ و ١٦)، وبعض المعاصرين مثل الشيخ عبدالرسول الغفار (١٥٥٠٣) أحاديث.

وبالطبع فإن مصدر هذا الاختلاف هو أسلوب عدّ الأحاديث، بمعنى أن البعض اعتبر الرواية المذكورة بسنتين، روايتين، فيما عدها البعض رواية واحدة.

واعتبرت طائفة الروايات المرسلة التي جاءت بعبارة (وفي رواية أخرى) حديثاً واحداً، فيما لم يعدها البعض الآخر.

يعتبر كتاب (الكافي) أحد أهم الكتب الحديثية للشيعة وأرفعها قيمة.

ويتألف هذا الكتاب من ثلاثة أقسام مستقلة:

١. الأصول.

٢. الفروع.

٣. الروضة.

وقد عمد المؤلف في القسم الأول من الكتاب، وخلال ثمانية عناوين (فصول) إلى تبيان الأصول العقائدية للشيعة، وبعض المواضيع الأخرى التي لها علاقة بالقضايا الاعتقادية.

وقد قسم كل عنوان إلى أبواب مختلفة، ونقل في كل باب روايات عديدة. ولبعض هذه العناوين أكثر من مائتي باب. وبالطبع فإن العدد المذكور في كل باب متغير إلى حد كبير؛ فقد ذكرت أحياناً في باب واحد رواية واحدة فقط، في حين ذكرت في بعض الأبواب عشرات الروايات.

العناوين الرئيسية للكتاب وبعض خصائصه:

أ-الأصول:

- ١- عنوان العقل والجهل الذي يشتمل على باب واحد فقط، ويضم (٣٤) رواية. وقد جاءت في هذا الكتاب وصايا الإمام الكاظم (ع).
- ٢- عنوان فضل العلم، ويضم أبواباً عديدة ومن مباحثها: (وجوب طلب العلم)، (الذين يتكسبون بالعلم)، (صفة العلم، فضيلة العلم والعلماء)، (الكتابة وفضيلتها)، (صفة العالم)، (التقليد)، (حق العالم)، (البدعة، الرأي والقياس)، (النهي عن الكلام من غير علم)، (وجود جميع حاجات الناس في القرآن والسنة).
- ٣- وتناول المؤلف في عنوان التوحيد مواضيع مثل: (حدوث العالم وموجده)، (أدنى درجات معرفة الله)، (النهي عن الحديث في كفيته)، (إبطال نظرية رؤية الله)، (صفات ذات الله)، (الإرادة وصفات فعل الله الأخرى)، (معاني الأسماء الإلهية)، (المشيئة والإرادة)، (السعادة والشقاء)، (الجبر والقدر والأمر بين الأمرين).

٤- ونقلت في عنوان (الحجة) الذي يعد أوسع فصول كتاب (أصول الكافي) بعد الإيمان والكفر، روايات عديدة في أكثر من مائة وثلاثين باباً، وسنشير فيما يلي إلى عناوينها بشكل عام.

٥- عنوان الإيمان والكفر، وهو أوسع أبواب (أصول الكافي)، ويشتمل على أكثر من مائتي باب.

المباحث الرئيسية لهذا الكتاب هي: (خلق المؤمن والكافر)، (معنى الإسلام والإيمان)، (صفات المؤمن وحقائق الإيمان)، (أصول الكفر وفروعه)، (الذنوب وآثارها ودرجاتها وأنواعها)، و (أنواع الكفر).

٦- عنوان الدعاء وقد تم تنظيمه في قسمين:

القسم الأول: في بيان فضلية الدعاء وآدابه، تناول المؤلف في هذا القسم أولاً (آثار الدعاء)، (تغيير القضاء الإلهي بواسطة الدعاء)، (شفاء جميع الأوجاع) واستحبابه، ثم استعرض المؤلف آداب الدعاء مثل: (التقدم في الدعاء)، (استقبال القبلة في الجلوس وذكر الله عند الدعاء)، (الدعاء الخفي)، (الأوقات المناسبة للدعاء)، و (اجتماع الأفراد في الدعاء).

اما القسم الثاني: نصوص بعض الأدعية والأذكار القصيرة التي جمعت بشكل مطلق، أو بشكل خاص ببعض الحالات، مثل: الدعاء عند الاستيقاظ والخروج من الدار، بعد الصلاة، عند المرض، أو عند قراءة القرآن.

٧- عنوان فضل القرآن في أربعة عشر باباً، فضل حملة القرآن، وكذلك فضل تعلمه وحفظه وقراءته وترتيبه. كما تم في هذا الكتاب تعيين مقدار فضل قراءة القرآن في كل يوم.

٨- وطرح المؤلف في آخر عناوين كتاب (الأصول)، (العشرة)، لزوم المعاشرة، المعاشرة الحسنة، المعاشرون الصالحون والسيئون، وكذلك بعض آداب المعاشرة وواجباتها والعلاقات الاجتماعية مثل: تبادل التحيات والسلام، احترام الكبار في السن، احترام الكرماء، رعاية الأمانة في المجالس، حق الجار، حق الزوجة، المراسلة وما إلى ذلك.

ب - الفروع:

ويحمل القسم الثاني من كتاب الكافي اسم (فروع الكافي) ويضم الروايات المتعلقة بالمسائل الفقهية. وقد أدرجت في هذا القسم العناوين التالية: ١. كتاب الطهارة، ٢. كتاب الحيض، ٣. كتاب الجنائز، ٤. كتاب الصلاة، ٥. كتاب الزكاة والصدقة، ٦. كتاب الصيام، ٧. كتاب الحج، ٨. كتاب الجهاد، ٩. كتاب المعيشة، ١٠. كتاب النكاح، ١١. كتاب العقيقة، ١٢. كتاب الطلاق، ١٣. كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، ١٤. كتاب الصيد، ١٥. كتاب الذبائح، ١٦. كتاب الأطعمة، ١٧. كتاب الأشربة، ١٨. كتاب الزي، ١٩. كتاب الدواجن، ٢٠. كتاب الوصايا، ٢١. كتاب المواريث، ٢٢. كتاب الحدود، ٢٣. كتاب الديات، ٢٤. كتاب الشهادات، ٢٥. كتاب القضاء والأحكام، ٢٦. كتاب الإيمان والنذور والكفارات.

نذكر أن بعض العناوين المذكورة التي تذكر عادة في الكتب الفقهية بشكل مستقل، جاءت في فروع الكافي ضمن العناوين المذكورة، وعلى سبيل المثال فقد ذكرت عناوين الإجارة، البيع، الرهن، العارية، الوديعة وأمثالها في عنوان المعيشة، والأمر بالمعروف في عنوان الجهاد والزيارات في عنوان الحج، ويعتبر فروع الكافي أكبر أقسام هذا الكتاب.

ج- الروضة:

وجمعت في القسم الثالث من كتاب الكافي المعروف باسم (الروضة)، الروايات المتعلقة بالمواضيع المختلفة والمتنوعة دون أي ترتيب ونظام خاص. ونشير على سبيل المثال إلى بعض مواضيعه:

١- تأويل وتفسير بعض آيات القرآن الكريم.

٢- وصايا الأئمة (ع) ومواعظهم.

٣- الرؤيا وأنواعها.

٤- الأوجاع والعلاج.

٥- كيفية خلق العالم وبعض ظواهره.

- ٦- تاريخ بعض الأنبياء العظام.
- ٧- فضل الشيعة وواجباتهم.
- ٨- بعض مواضيع تاريخ الإسلام وعهد خلافة أمير المؤمنين.
- ٩- المهدي (عج) وصفاته وأصحابه وخصوصيات عصر حضوره.
- ١٠- تاريخ حياة بعض الصحابة والشخصيات مثل أبي ذر، ثمامة بن أثال، زيد بن علي، سلمان وجعفر بن أبي طالب.

الإشكالات الموجهة إلى الكتاب:

وجه علماء الحديث بعض الإشكالات على كتاب الكافي فضلاً عن إشاراتهم الكبيرة به ومنهم:
أ. يرى العلامة الفيض الكاشاني في مقدمة الوافي أن الإشكالات التالية واردة على هذا الكتاب:

- ١- لم يطرح الكثير من الأحكام الفقهية.
- ٢- لم يشر في بعض المواضع إلى روايات القول المخالف.
- ٣- لم يشرح الكلمات المبهمة والغامضة ولم يوضحها.
- ٤- لم يراع في بعض العناوين والأبواب والروايات الترتيب الذي اختاره فنراه أحياناً يدرج إحدى الروايات في غير موضعها، أو يحذف عنواناً، أو يذكر عنواناً غير ضروري.
- ب - وجود بعض الروايات المتضادة، أو المخالفة لمسلّمات المذهب، وعلى سبيل المثال فقد قيل إن في كتاب الكافي روايات حول تحريف القرآن لانتلاءم مع معتقدات الشيعة.
- د - الإشكال الآخر أن الكليني لم يسمع حتماً جميع الروايات من أساتذته، بل سمع البعض ونقل البعض من كتبهم بالإجازة، علماً أن كلا النوعين يتمتعان بسند متصل ومعتبر، ولكن الكليني لم يفرق بينهما ووصلهما ببعضهما البعض بكلمة «عن» في حين أن بعض المؤلفين فرقوا بين هذين النوعين من أخذ الحديث بلفظ «حدثنا» أو «روينا».

٥- أخذ البعض على الكليني نقله الروايات عن بعض الرواة الذين قُطِعَ بضعفهم وقد ذكروا عدداً منهم: وهب بن وهب (أبوالبختري)، أحمد بن هلال، محمد بن الوليد الصيرفي، أو عبد الله بن القاسم الحارثي. وقد دار النقاش حول مجموع هذه الإشكالات في كل من كتب (الكليني والكافي).

الدراسات التي أجريت حول الكافي:

كان كتاب الكافي يحظى باهتمام العلماء والباحثين في علم الحديث منذ العصور الأولى، ولذلك فقد انجزت دراسات وبحوث كثيرة حوله.

أ. الشروح والحواشي

١- التعليقة على كتاب الكافي، محمد باقر الحسيني المعروف باسم الميرالدآماد (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: السيد مهدي رجائي (قم، مطبعة الخيام، ١٤٠٣هـ).

تستمر هذه التعليقة حتى كتاب (الحجة من أصول الكافي) وقد طبع نص الروايات مع التعليقة. كما أن للشارح كتاباً آخر باسم (الرواشح السماوية) ذكر فيه بعض قواعد علم الحديث وشرح مقدمة (الكافي)، وبعبارة أخرى فإنه يعد المجلد الأول من هذه التعليقة.

٢- شرح أصول كافي، صدر الدين الشيرازي، (ت ١٠٥٠هـ)، (طهران، مكتبة محمودي ١٣٩١هـ). ويستمر هذا الشرح حتى نهاية كتاب الحجة من أصول الكافي. وطبع هذا الشرح بتحقيق محمد خواجوي في مجلدين، من قبل مؤسسة الدراسات والبحوث الثقافية. كما ترجم خواجوي هذا الشرح ونشرته تلك المؤسسة في مجلدين.

٣- الحاشية على أصول الكافي، رفيع الدين محمد بن حيدر النائيني، تحقيق: محمد حسين درايبي (قم، دار الحديث، ١٣٨٣ش)، قطع وزيربي.

٤- الحاشية على أصول الكافي، السيد بدر الدين بن أحمد الحسيني العاملي، تحقيق: علي فاضلي (قم، دار الحديث، ١٣٨٣ش)، قطع وزيربي.

٥- الدر المنظوم من كلام المعصوم، علي بن محمد بن الحسن بن زين الدين العاملي (ت ١١٠٣ أو ١١٠٤هـ)، تحقيق: محمد حسين درايبي (قم، دار الحديث، ١٣٨٥ش)

٧١٧ صفحة (مجلد واحد)، قطع وزيربي.

- ٦- مرآة العقول، محمد باقر المجلسي (ت ١١١هـ) (طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٤٠٤هـ م ١٣٦٣ش، الطبعة الثانية؛ ٢٦ج).
٧- ولا يضم هذا الشرح سوى أصول الكافي والروضة.
٨- الشافي في شرح أصول الكافي، ٣ ج، عبدالحسين المظفر (الطبعة الثانية: مطبعة الغري، النجف، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).

منهج الامام البخاري في كتابه (الصحيح)

بعد أن أوضحنا المناهج العامة التي يتفق عليها جميع المحدثين، يجدر بنا أن نوضح الأساليب والشروط الخاصة لبعض أئمة الحديث والمصنفين فيه: ونقصد هنا بالبيان مناهج المحدثين الخاصة، في الأسانيد والمتون التي أوردوها في مصنفاتهم ومروياتهم، وقد عرفت هذه المناهج من خلال سبر كتبهم واستقراء مناهجهم من قبل العلماء المختصين بالحديث الشريف، أو بالنصّ عليها من قبل المصنفين أنفسهم، وسوف نعرض لأبرز الأئمة الذين كانت لهم مناهج خاصة ومتميزة عن أقرانهم من المحدثين، وقد التزموا بها في إخراجهم للحديث في كتبهم، وإن أول من نتعرض له هو: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي مولاهم.

❖ منهج الامام البخاري المتعلق بالأسانيد:

كان للإمام البخاري مصنفات عديدة كالتاريخ الكبير، والأدب المفرد، وغير ذلك من المصنفات، ولكن الذي نقصده هنا هو منهجه في "الجامع المسند الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، والمعروف بـ"صحيح البخاري"، والذي صار أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وصار منهجا يُحتذى به، وأنموذجا يقاس عليه.

أولاً: شروطه في أسانيد صحيحه:

١- الصحة: أن تتوفر في كل حديث يخرج في صحيحه شروط الحديث الصحيح المعروفة، وهي ثقة الرواة، والاتصال فيما بينهم، وخلو الحديث من الشذوذ والعلل.

٢- الرواة: (أن يجمع الراوي بين الحفظ والإتقان، وبين طول الملازمة للراوي المكثر، حتى يُخرج له في الأصول، وأما إذا لم يُلازم الراوي المكثر إلا مدة يسيرة فإنه يُخرج له في المتابعات والشواهد.

٣- اتصال السند المعنعن: أن يثبت اتصال الراوي بمن روى عنه بالنعنة بالنص، دون الاكتفاء بالمعاصرة وإمكانية اللقاء فقط.

ثانياً: منهجه في ترتيب أحاديث صحيحه:

١. الترتيب على أبواب الفقه :

بنى الإمام البخاري كتابه على تراجم الفقه، حيث يخرج الحديث من الباب لينتزع منه الدلالة على ما ترجمه به، ويكتفي بحديث أو حديثين، وأحياناً يستدل للمسألة بعدد من الأحاديث على طريقة استخراج الفقه منها، لا أنه يقصد الفوائد الحديثية.

٢. ترتيب الأحاديث في الباب :

لم يكن للإمام البخاري منهج مطرد في ترتيب أحاديث الباب الواحد، بل كان ترتيب أحاديث الباب يخضع في كل مرة للغرض الذي من أجله ساق تلك الأحاديث، فقد يورد الحديث لتسمية راوٍ، أو للتنبية على زيادة في الرواية، أو لأجل تصريح راوٍ بالسماع من راوٍ آخر، أو لبيان نسخ حكم، أو غير ذلك من الفوائد، ويمكن القول أنه يقدم الإسناد العالي أولاً ثم يتبعه النازل، ولكن هذا لم يكن مطرداً، بل كان أغلبياً.

ثالثاً: منهجه في المعلقات والمراسيل:

الأصل أنه لم يُخرج في صحيحه إلا ما اتصل سنده، ولكنه في التراجم (عناوين الأبواب) والمتابعات أورد بعض الأسانيد غير المتصلة (المعلقة والمرسلة) لأغراض علمية ثانوية.

١. **المعلقات**: الحديث المعلق هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المرفوعة التي ذكرها الإمام البخاري معلقة لها حالتان **المعلقات**:

الحديث المعلق: هو الذي سقط من مبتدأ سنده (من جهة المصنف) راوٍ أو أكثر على التوالي، والأحاديث المرفوعة التي ذكرها الإمام البخاري معلقة لها حالتان:

أولها : بعض المعلقات أوردها موصولة في موضع آخر من صحيحه، وسبب تعليقه أنه لا يكرر شيئاً إلا لفائدة، فإذا كان المتن يشتمل على أحكام متعددة فإنه يكرّره بحسبها، أو يقطعه في الأبواب إذا كانت الجملة يمكن انفصالها من الجملة الأخرى، ومع ذلك فلا يكرر الإسناد، بل يغير بين رجاله، فإذا ضاق مخرج الحديث ولم يكن له إلا إسناد واحد، واشتمل على أحكام واحتاج إلى تكريرها، فإنه قد يختصر المتن أو الإسناد، وهذا أحد أسباب التعليق.

ثانيها : ما لا يوجد إلا معلقاً، وهو إما أن يكون بصيغة الجزم أو التمرّيض، فأما ما كان بصيغة الجزم فمنها ما هو صحيح لكنها ليست على شرطه، ومنها ما هو ضعيف بسبب الانقطاع، وأما ما كان بصيغة التمرّيض فمنها الصحيح والحسن والضعيف، لكونها جميعاً ليست على شرطه في الاتصال، ولكنه متى أورده في معرض الاحتجاج والاستشهاد فهو صحيح أو حسن أو ضعيف منجبر، وإن أورده في معرض الرد فهو ضعيف عنده.

٢_ **المراسيل**: الحديث (المرسل) هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ، وقد يكون سقط منه صحابي أو صحابي وتابعي، أو ربما أكثر من ذلك، وبالتالي فهو من أنواع المنقطع، ولما كان اتصال السند شرط من شروط صحيحه، فإن الأحاديث المرسلة ليست على شرطه ولم يخرجها للاحتجاج بها، ولذا فهي مروية في المتابعات والشواهد.

الفائدة من إيراده للمراسيل:

إنه يريد الإشارة إلى الخلاف في الحديث، وأنه صحيح لا يضره الخلاف، حيث يُخرج الحديث على الوجهين: الإرسال والوصل، أو الوقف والرفع، فيُخرجه أولاً من طريق صحيح متصل، ثم يذكر المرسل في المتابعات والشواهد والمعلقات، وبذلك يكون المرسل مقوياً للمتلصل بعد أن ثبتت صحة الوصل والرفع.

رابعاً: منهجه في الآثار الموقوفة:

يورد الإمام البخاري الموقوفات من فتاوى الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات، على طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب، في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، ويجزم بما صح عنده من الآثار الموقوفة، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبراً، إما بمجيئه من وجه آخر أو بشهرته عن قائله.

خامساً: منهجه في تكرار الحديث:

كرر الإمام البخاري كثيراً من الأحاديث في عدة مواضع، ويستدل في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي أخرجه فيه، وقلماً يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإن كان قد وقع له شيء من ذلك فعن غير قصد، وهو قليل جداً، وإنما يورده من طريق أخرى لمعانٍ وفوائد، نذكر منها:

١. أن يخرج الحديث عن حدِّ الغرابة: حيث يذكر الحديث عن صحابي، ثم يورده عن صحابي آخر، وكذلك يفعل في أهل الطبقة الثانية والثالثة، وهلمَّ جرا.

٢. إزالة الشبهة عن الناقلين: حيث يروي بعض الرواة الأحاديث تامة، ويرويها بعضهم مختصرة، فيوردها كما جاءت تامة ومختصرة ليزيل الشبهة عن ناقلها.

٣. **اختلاف عبارات الرواة:** قد يحدِّث الراوي بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويحدث به آخر فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر، فيورده بطرقه إذا صحت على شرطه، ويُفرد لكل لفظة باباً مفرداً.
٤. **تعارض الوصل والإرسال أو الوقف والرفع:** إذا رجح عنده الوصل فإنه يورد الوصل والإرسال، منبِّهاً أن الإرسال لا تأثير له عنده في الوصل، وكذا إذا رجح عنده الرفع فإنه يورد الموقوف منبِّهاً أنه لا تأثير له عنده على الرفع.

منهج الامام البخاري المتعلق بالمتون:

أولاً: منهجه في تراجم الأبواب ومسالكتها:

قسم الإمام البخاري صحيحه إلى سبعة وتسعين كتاباً، وقسم كل كتاب منها إلى عدد من الأبواب، وجعل لهذه الأبواب عناوين تدل على ما فيها من أحاديث، عرفت هذه العناوين بالتراجم، وتتنوعت هذه التراجم - بحسب ظهور دلالتها على أحاديث الباب وخفائها - إلى ما يلي:

١. **تراجم ظاهرة:** هي التي يدل عنوان الباب فيها على مضمونه من الأحاديث دلالة واضحة، لا يحتاج القارئ فيها إلى إعمال فكره لمعرفة وجه الاستدلال، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، مثال ذلك قول البخاري: "باب علامة الإيمان حب الأنصار"، ثم أخرج حديث أنس - رضي الله عنه - مرفوعاً: آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق بغض الأنصار.

٢. **تراجم خفية (استنباطية):** (هي أن يأتي في لفظ الترجمة احتمالاً لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث، أو أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، ومثال ذلك قول البخاري: "باب جهر الإمام بالتأمين"، ثم ذكر حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً: إذا آمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه، فهذه ترجمة خاصة بجهر

الإمام في التأمين، مع أنه ليس في الحديث ذكر صريح للجهر، بيد أن الحديث محتمل لذلك، فجاءت الترجمة لتعين هذا الاحتمال.

٣. **تراجم مرسله**: هي قول الإمام البخاري "باب"، من غير أن يذكر عنوانا لهذا الباب، وهذه التراجم قليلة إذا ما قيست بالظاهرة والخفية، وقد تكون الترجمة المرسله بمنزلة الفصل مما قبلها مع تعلقه به، أو تكون متعلقة بالكتاب وليست بمنزلة الفصل.

ثانيا: منهجه في ذكر الفوائد والتعليق على بعض الروايات:

عقب الإمام **البخاري** بفوائد ولطائف للتوضيح أو التنبية ونحو ذلك، وينتظم تحت ذلك ما يلي:

١. **غريب الحديث**: عني الإمام البخاري بشرح شيء من غريب الحديث، وتفسير ما يتعلق بحديث الباب من غريب القرآن، قال بعد حديث (العنزة)، "العنزة: عصاً عليه رُجٌ".

٢. **ذكر الناسخ والمنسوخ**: كان الإمام البخاري يصرح أحيانا بأن الحديث منسوخ، أو بأنه الآخر من فعل النبي ﷺ، وكان يكتفي أحيانا أخرى بتأخير الناسخ.

٣. **ذكر مختلف الحديث**: كان الإمام البخاري يبين مختلف الحديث، ويحل بعض ما أشكل منه، قال في الباب الذي أخرج فيه حديث أبي بكر رضي الله عنه (مرفوعا): شهران لا ينقصان: شهرا عيد، رمضان وذو الحجة)، قال أبو عبد الله: "قال إسحاق: وإن كان ناقصا فهو تمام، وقال محمد - يعني البخاري نفسه -: لا يجتمعان كلاهما ناقص".